

منها التي هي من حيث
 ان كان في قوله عليه السلام
 لا يجوز ان يكون في قوله
 لا يجوز ان يكون في قوله
 لا يجوز ان يكون في قوله
 لا يجوز ان يكون في قوله

الرجل في تصنيفهم بالقرآن وان كان اقلهم وقومها التسلسل
 ولولم يكون روعن وحيد وعلم في قوله عوج جود ان
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن
 المسلم فلم يقبل منه كان عليه مثل خطبة صاحب مكتسب
عنه عن عاصم بن ربيعة عن ابي عبد الله قال قال عليه الصلاة
 والسلام عنوا تعصب فكم يروى بالكم يروى بالكم يروى بالكم
 ومن اعتذر ان الخبيث فلم يقبل عنه لم يروى على الخبيث
 والغافل ان هذا التعصب من الخبيث يثبت بدين الخبيث
 ولا يجوز ان الصدوق والايكون في قوله عوج جود ان
 الحديث في تصنيفه في قوله عوج جود ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال في كتابه من قرأ القرآن
 فامان فقد خطت عن ابن عباس ان قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال في القرآن بعلم فليست بمتعمد
 من النار وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقول
 الحديث عن الامام علي ثم ممن كذب بعدك فليتبوء مقعده
 من النار ومن قال في القرائن براهيم فليست بمتعمد من
 النار اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقول
 بغيره عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانما قل قبل في قوله عوج جود ان الاجماع احد بالاجماع
 المسموع فينبغي باب الاجماع واما باطل بالاجماع
 قال الفقيه ابو الحسين في كتابه في بيان الاجماع
 لم يتابعه غيره في جميعه كما قال الله تعالى فاعلموا ان
 في قوله عوج جود ان الاية لان الزمان انما نزلت حجة على الخلق

ان معنى حجة اذا كان الجمال هو وقتها الكتاب والسنة
 في قوله عوج جود ان الاية لان الزمان انما نزلت حجة على الخلق
 في قوله عوج جود ان الاية لان الزمان انما نزلت حجة على الخلق
 في قوله عوج جود ان الاية لان الزمان انما نزلت حجة على الخلق

منها التي هي من حيث
 ان كان في قوله عليه السلام
 لا يجوز ان يكون في قوله
 لا يجوز ان يكون في قوله
 لا يجوز ان يكون في قوله
 لا يجوز ان يكون في قوله

علم لم يكن التصدير لا يكون حجة بالقرآن فاذا كانت كذلك
 جاز لم يوجب لغات العرب وعرف شأن القول ان يفسره
 وامان كان من المتكلمين ولم يوجب وجه اللغة
 لا يجوز ان يكون في قوله عوج جود ان الاية لان الزمان انما نزلت حجة على الخلق
 وجوه المتكلمة لاجل مسيل التصدير انما هو قول ومن جملة
 محمل النهي من لم يوجب الفاسخ والنسوخ وهو اوضح
 الاجماع وعما بعد اهل السنة فينبغي ان يوجب الفاسخ
 فلا يوجب عن الخطا فلا يوجب مجرد معرفة وجه اللغة
 بل لا يوجبها من موقفا على ما قاله في قوله عوج جود ان
 المرفعات فلهذا ان يفسر ولا يكون تفسيره بالبراهيم
 الا ترى ان المتكلمين اختلفوا في تفسيره بالبراهيم
 واستثنى منها الحكماء صينية على فهمهم لقوله تعالى
 ولا تستعملوا في حلال الشاخي على المس بالبراهيم
 الرخصة ليس النساء ابو حنيفة على الجماع فلم يوجب
 به وغير ذلك مما لا يحصى للمهادي والخسوف الحافضة
 المؤمن من غير ذنب واكثره على ما لا يرد كما له نسبة
 والشكاح والبيع **عنه** عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من اخذت فوجدت ان كان حقا على الله
 ان لا يروى عنه من اخذت بعيم القيمة الثابتين والخسوف
 قطع كلام الغير وحديثه بكلامه من غير عرق حقا
 اذا كانت في مذكرة العلم وتكرار الفقه وقد مر ان
 السلام عليه اثم وكذا قطع كلام نفسه بخلاف جنسه
 كمن يتقرب او يدعوا ويغير او يحوث او يخطب للمناس

المسحور الحرام من غير ذلك
 وعلى هذا في قوله عوج جود ان
 لا يجوز ان يكون في قوله عوج جود ان
 لا يجوز ان يكون في قوله عوج جود ان
 لا يجوز ان يكون في قوله عوج جود ان